جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
معهد العلمين للدراسات العليا
قسم القانون العام
الدبلوم العالي

الحكم الرشيد ودوره في تحقيق متطلبات الأمن الإنساني

بحث تقدم به الطالب

وسام صلاح الدين أحمد جمعة

إلى مجلس معهد العلمين للدراسات العليا وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الدبلوم العالي في القانون العام

بإشراف

الأستاذ المساعد الدكتور

حسام علي محمود

١٤٤٧هـ ٢٠٢٦م

بِسمِ اللهِ الرَّحمَنِ الرَّحِيمِ

مَن عَمِلَ صَٰلِحًا مِّن ذَكَرٍ أَو أُنثَىٰ وَهُوَ مُؤمِنٌ
فَلَنُحيِيَنَّهُ حَيَوٰةً طَيِّبَةً وَلَنَجزِيَنَّهُم أَجرَهُم
بِأَحسَنِ مَا كَانُوا يَعمَلُونَ ۝

صدق الله العلي العظيم

الآية٩٧ – سورة النحل

الإهداء

إلى روح والدي العزيز (رحمه الله)

إلى

أمي العزيزة (حفظها الله)

إلى زوجتي الغالية والمثال للمرأة الصبورة والمؤمنة (أدامها الله)

اهدي هذا الجهد

الباحث

الشكر والعرفان

ابتداءً أتقدم بالشكر الجزيل إلى (معهد العلمين للدراسات العليا) متمثلاً بعميد المعهد الأستاذ الدكتور زيد العكيلي ورؤساء ومقرري الأقسام وجميع السادة التدريسيين، لما بذلوه من جهد، والشكر موصول لمؤسسة بحر العلوم الخيرية وللسيد الدكتور إبراهيم بحر العلوم، كما واخص بالشكر الجزيل لأعضاء لجنة المناقشة المحترمون إبتداءا من رئيسها لما بذلوه من جهد وتصويبات علمية وملاحظات قيمة (أ.د صعب ناجي عبود و أ.د زيد عدنان محسن و خ.د ثامر محمد إسماعيل و خ.د والمشرف حسام علي محمود وأخصه بالشكر لما بذلوه معي من جهد متواصل، ومتابعته جادة وصادقة لمراحل كتابتي البحث، ومن تصويبات علمية أثناء المناقشة ، فكان منهل علم لي، ودافع للاستمرار والمثابرة، فكان حقاً المشرف الأمين.

ومن الله تعالى التوفيق والسداد .....

الباحث

المستخلص

يعد مفهوم الحكم الرشيد من المفاهيم الإنسانية التي ظهرت نتيجة لحاجة الدول لتطوير العديد من المفاهيم وجوانب الحياة في المجال القانوني والسياسي والإقتصادي والإجتماعي ، ومن ثم المحافظة على الحقوق والحريات بما يضمن تحقيق الأمن الإنساني، مما أدى إلى اهتمام الدول والمنظمات الدولية بمفهوم الحكم الرشيد وترسيخ وجوده بوصفه الطريق المؤدي إلى تحقيق متطلبات الأمن الإنساني بكافة أبعاده، من خلال العمل على تطبيق مبادئ ومعايير متعددة منها (العدالة، المساواة، حكم القانون، المساءلة، المحاسبة، الشفافية، ومكافحة الفساد، الكفاءة والفاعلية، الرؤية الاستراتيجية)، التي تعمل على تحقيق التنمية والمحافظة على الحقوق والحريات ومن ثمّ تحقيق متطلبات الأمن الإنساني.

وبالتالي يؤدي غياب معايير الحكم الرشيد إلى عدم الاستقرار السياسي، وسوء إدارة المال العام، وانتشار الفساد المالي والإداري الذي ينجم عن الضعف في المنظومة التشريعية والقضائية والرقابية والمحاسبية في محاربة الفساد فضلاً عن ضعف تفاعل مؤسسات الدولة الرسمية ومنظمات المجتمع المدني، وهذا يؤدي إلى عدم تحقيق الأمن الإنساني بكافة أبعاده.

وبما أن العراق، من البلدان التي تعرضت للعديد من الحروب والتهديدات والأزمات، فضلا عن عدم الاستقرار السياسي والمحاصصة وتعددية حزبية مفرطة، ساهمت في عدم الاستقرار الاقتصادي وعدم تحقق التنمية الاقتصادية الحقيقية، لذلك نجد الحكومات المتعاقبة تتابع التركيز على مفهوم الحكم الرشيد وضرورة أعماله للنهوض بواقع العراق من الناحية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية ....الخ من أجل التحرر من الخوف والتحرر من الفاقة والعوز ووصولاً إلى تحقيق الأمن الإنساني.

قائمة المحتويات

المقدمة
المبحث الأول: التعريف بالحكم الرشيد والأمن الإنساني ..... خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.
المطلب الأول: ماهية الحكم الرشيد ..... خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.
الفرع الأول: التعريف بالحكم الرشيد لغةً وإصطلاحاً ..... خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.
الفرع الثاني: سمات الحكم الرشيد وأبعاده ..... خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.
المطلب الثاني: ماهية الأمن الإنساني ..... خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.
الفرع الأول: تعريف الأمن الإنساني لغةً وإصطلاحاً ..... خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.
الفرع الثاني: ذاتية الأمن الإنساني ..... خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.
المبحث الثاني: معايير الحكم الرشيد بين النص الوطني والدولي (الإتفاقي) ..... خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.
المطلب الأول: الأساس القانوني للحكم الرشيد في العراق ..... خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.
الفرع الأول: الأساس الدستوري لمعايير الحكم الرشيد ..... خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.
الفرع الثاني: الأساس التشريعي لمعايير الحكم الرشيد ..... خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.
المطلب الثاني: الأساس الدولي لمعايير الحكم الرشيد ..... خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.
الفرع الأول: أساس الحكم الرشيد في الإتفاقيات والإعلانات الدولية ..... خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.
الفرع الثاني: أساس الحكم الرشيد في المنظمات الدولية والإقليمية ..... خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.
الخاتمة ..... خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.
المصادر والمراجع ..... خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.

مقدمة:

أولاً: موضوع البحث

يعدّ الحكم الرشيد أحد أهم عوامل نجاح الدولة في توفير الأمن الإنساني بكافة أبعاده (السياسي، الشخصي، القانوني، الاقتصادي، الاجتماعي، الصحي، البيئي) من خلال تظافر جهود الدولة بمؤسساتها كافة فضلاً عن الشركاء المحليين منهم القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني، لدعم جميع الآليات التي من شأنها أن تعزز الحكم الرشيد في البلاد، مما يعزز النهوض بواقع البلاد وواقع الإنسان من خلال تحسين الواقع (الصحي، البيئي، التعليمي، الاجتماعي، السياسي، الاقتصادي) مما يؤدي إلى واستقرار وتطور في الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي العام للبلاد وتحسين واقع الأمن الإنساني. وبذلك يتضح دور الدولة الرئيسي والمهم في حماية وتحقيق الأمن الإنساني من خلال السعي لتطوير الجوانب السياسية والقانونية والإقتصادية والإجتماعية وبيان التحديات المتعددة التي مرت بها الحكومات المتعاقبة، فضلاً عن معرفة مدى مشاركة وتظافر جهود الدولة مع القطاعات الأخرى في تطبيق معايير الحكم الرشيد في الواقع العراقي خصوصا بعد ٢٠٠٣، والكشف عن مستوى التشريعات والقوانين العراقية دورها في توفير متطلبات الحكم الرشيد ومعرفة معوقات التي تواجه مؤسسات الدولة في توفير الأمن الإنساني.

ثانياً: أهمية البحث

تأتي أهمية البحث من أن للحكم الرشيد دور جوهري في تحقيق متطلبات الأمن الإنساني، من خلال تظافر الجهود من قبل الدولة والمجتمع من أجل تحقيق مستوى متقدم في العدالة والمساواة وسيادة القانون والشفافية والمحاسبة التي بتحقيقها ، تستطيع مؤسسات الدولة أن تنهض بواقع الإنسان في المجال القانوني والسياسي والإقتصادي والإجتماعي ، وبالتالي تحقيق الأمن الإنساني .

ثالثاً: مشكلة البحث

تتمثل إشكالية البحث في مواجه تطبيق الحكم الرشيد بالعديد من المعوقات ، ومن أهمها الاساس التشريعي والقانوني للحكم الرشيد وإمكانية تطبيقه في الواقع العملي من أجل الوصول للحكم الرشيد ، ويتفرع من هذه الإشكالية التساؤلات الاتية :

١- ما واقع الحكم الرشيد في العراق وما هي الأطراف التي تسهم في تحقيقه؟

٢- هل تختلف متطلبات تحقيق الأمن الإنساني في نطاق وجود الحكم الرشيد من عدمه؟

٣- ما نوع الحكم الرشيد الذي يمكن أعماله في نطاق التجربة العراقية، على أن يكون ذا أثر مباشر لتحقيق متطلبات الأمن الإنساني؟

٤- ما دور التشريعات الرئيسية والفرعية النافذة في أعمال الحكم الرشيد في العراق؟

٥- ما الآثار التي تترتب على غياب متطلبات أو التطبيق السليم الحكم الرشيد؟

رابعاً: أهداف البحث

تتجسد أهداف البحث بالاتي:

١- بيان موقف المعايير الدولية والمنظمات الدولية من الحكم الرشيد من خلال استعراض المؤشرات التي جاءت بها تلك المنظمات.

٢- الوقوف على واقع الحكم الرشيد ومتطلباته القانونية والإدارية في العراق.

٣- الوقوف على واقع التشريعات والإجراءات والأجهزة المعنية بالحفاظ على مقومات الحكم الرشيد في العراق.

٤- التعرف على أهم الأسباب والمعوقات التي تواجه مؤسسات الدولة في الوصول إلى معايير الحكم الرشيد والأمن الإنساني.

٥- بيان عناصر ونوع المسؤولية الدولية التي تتفق ومتطلبات الحكم الرشيد.

خامساً: أسباب الاختيار

هناك أسباب مباشرة وأخرى غير مباشرة لاختيار موضوع البحث وفقا لما يأتي:

١ – الأسباب المباشرة

أ – الوقوف على واقع متطلبات كل من الحكم الرشيد والأمن الإنساني.

ب- بيان مسؤولية الدولة ومؤسساتها في تحقيق مفهوم الأمن الإنساني ومتطلبات الحكم الرشيد.

ت – بيان نوع ومستوى الحكم الرشيد الذي يصبو العراق إلى تحقيقه.

ث – دراسة التشريعات والقوانين العراقية والأنظمة والتعليمات وبيان أثرها ودورها في أعمال متطلبات الحكم الرشيد.

٢ – الأسباب غير المباشرة

أ – معرفة الآثار التي تترتب حال غياب الحكم الرشيد.

ب– بيان مدى التزام العراق بالاتفاقيات الدولية ومواثيق المنظمات ذات العلاقة بمتطلبات أعمال الحكم الرشيد والأمن الإنساني.

ت – غياب أو عدم فاعلية المنظومة التشريعية والرقابية بواجباتها المفضية لضمان معايير الحكم الرشيد في نطاق مكافحة الفساد الإداري والمالي.

سادساً: **فرضية البحث**

تنطلق فرضية البحث من الآتي:

" إن أعمال متطلبات الحكم الرشيد في العراق يخلق بيئة سياسية واقتصادية ومجتمعية آمنه ومستدامة في جميع المجالات منها (التشريعية، التنفيذية، القضائية) فضلا عن تحقيق أبعاد الأمن الإنساني وأعمال حقوق الإنسان، فلا سبيل إلى تحقيق أيٍ مما ذكر في ظل الفساد والتهميش وغياب فاعلية القانون والعدالة ".

سابعاً: **نطاق البحث**

يتمثل النطاق القانوني للبحث – المنظومة التشريعية الدولية (الاتفاقيات الدولية ذات العلاقة بمتطلبات الحكم الرشيد والأمن الإنساني) والنظام القانوني العراقي بالدرجة الأساس ومن ثم المقارن في بعض الحالات.

ثامناً: **منهاج البحث**

إعتمدنا في هذا البحث المنهج الوصفي والتحليلي الذي يقوم على وصف الظاهرة من خلال بيان ومعرفة تفاصيل وجزئيات الموضوع ، بالإضافة الى تحليل الأساس التشريعي والقانوني في العراق والأساس الدولي في نصوص الإتفاقيات الدولية وتحليلها للوصول الى نتائج ملموسة وموضوعية .

تاسعاً: **هيكلية البحث**

تناولنا دراسة موضوع البحث بتقسيمه إلى مبحثين، تناول المبحث الأول التعريف بالحكم الرشيدوالأمن الإنساني، وتم تقسيمه على مطلبين؛ اختص المطلب الأول ماهية الحكم الرشيد، ثم اختص المطلب الثاني ماهية الأمن الإنساني، أما المبحث الثاني معايير الحكم الرشيد بين النص الوطني والدولي (الإتفاقي)ويقسم الى المطلب الأول ببيان الأساس القانوني للحكم الرشيد في

العراق التعريف والمطلب الثاني يبين الأساس الدولي لمايير الحكم الرشيد والمطلب الثالث يبين الحكم الرشيد والأمن الإنساني في العراق .